الأمم المتحدة

E/2012/NGO/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من لجنة صندوق الطاقة في الصين، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

050612 050612 12-31082 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

يصل عدد سكان الصين، باعتبارها أكبر البلدان النامية في العالم، إلى ١,٣ بليون نسمة وسيصل إلى ١,٤ بليون نسمة في المستقبل القريب. ومع مرور الزمن، ستغدو مشكلة التوظيف أكثر فأكثر إلحاحاً، وأسباب ذلك هي كما يلي:

(أ) أن الاختلال الحاد بين عرض القوى العاملة وطلبها. إذ يقدر الديموغرافيون أن نزعة القوة العاملة إلى الازدياد لن تتوقف حتى نهاية عام ٢٠٢٠، وأن العرض على فرص العمل سيتراجع بشدة عن المعدلات المتزايدة للقوة العاملة؛

(ب) أن معدل البطالة في المناطق الحضرية سيسجل ارتفاعاً. إذ يقدر على نحو تقريبي أن المعدل سيرتفع بنسبة ١٠ في المائة؛

(ج) أن فائض القوة العاملة الآتي من المناطق الريفية كبير للغاية، مما يزيد بالتالي الضغط على حالة الوظائف بشكل كبير؛

(د) أن نوعية القوة العاملة ليست بهائلة، والمشاكل الهيكلية المثيرة للجدل هي مشاكل جدية للغاية. ولهذا، لن يتمكن الكثير من الأشخاص من إيجاد وظائف مناسبة، ولن تكون الكثير من المؤسسات قادرة على إيجاد المواهب اللازمة؛

(هـ) أنه ما زال يتعين إنشاء آلية لإيجاد وظائف موجهة نحو السوق وتحسينها.

ومن أجل تلبية الاحتياجات اللازمة لإيجاد الوظائف وفرص العمل اللائق وتعزيزها للقضاء على الفقر في سياق تحقيق نمو اقتصادي منصف ومستدام وشامل على جميع المستويات اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، تود المنظمة إطلاق مبادرات في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن للمنظمة أن تعرف الطريقة التي من خلالها تجد البلدان الأجنبية حلاً لمشكلة العمالة. وترد أدناه بعض الأمثلة عن ذلك:

(أ) اللجوء إلى تدابير التمويل وتخفيض الضرائب لتحفيز الاقتصاد وتهيئة فرص العمل (الولايات المتحدة الأمريكية)؛

(ب) تحسين التوظيف من خلال الاستثمار في التصنيع ووضع سياسات خاصة للعمالة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسوية المشاكل (اليابان)؛

(ج) تحديد نظام الضمان الاجتماعي وإقامة دائرة للتوظيف ”تتناول كل حالة على حدة“ (فرنسا).

وبالطبع، فإن للصين مقولة مفادها: ''تحل مشكلة التنمية من خلال التنمية''. ويتعين على المنظمة أيضاً أن تهيئ فرص التوظيف والعمل اللائق من خلال التنمية:

(أ) زيادة سرعة التنمية الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة للوظائف؛

(ب) إيلاء المزيد من الاهتمام لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لاستيعاب الفائض من القوة العاملة، ولا سيما التنمية الصناعية الثالثة؛

(ج) الارتقاء بمستوى تأهيل القوة العاملة وتسريع وتيرة التدريب أثناء العمل؛

(د) التعجيل في عملية التحضر وتنمية الصناعة الثالثة؛

(هـ) إنشاء نظام شامل ومنظم للضمان الاجتماعي.